

## التقرير الأول للأمين العام عملاً بقرار مجلس الأمن ١٤٠٨ (٢٠٠٢) بشأن ليبيا

### أولاً - مقدمة

١ - في الفقرة ١ من القرار ١٤٠٨ (٢٠٠٢) المؤرخ في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٢، قرر مجلس الأمن أن حكومة ليبيا لم تمثل امتثالا كاملا للمطالب الواردة في الفقرة ٢ (أ) إلى (د) من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١).

٢ - ويطلب مجلس الأمن ليبيا في الفقرة ٢ (أ) إلى (د) من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) باتخاذ الخطوات التالية:

(أ) طرد جميع أعضاء الجبهة المتحدة الثورية من ليبيا، بمن فيهم الأفراد الذين تضع اللجنة المنشأة بموجب الفقرة ١٤ من القرار قائمة بهم، وحظر جميع أنشطة الجبهة على أراضيها، على ألا يترتب على ما ورد في هذه الفقرة إلزام ليبيا بطرد مواطنيها من أراضيها؛

(ب) وقف كل الدعم المالي وكذلك، وفقا للقرار ١١٧١ (١٩٩٨)، الدعم العسكري المقدم إلى الجبهة المتحدة الثورية، بما في ذلك جميع عمليات تحويل الأسلحة والذخيرة، وجميع عمليات التدريب العسكري والدعم بالإمداد والتموين وفي مجال الاتصالات، واتخاذ خطوات من أجل كفالة ألا يجري تقديم هذا الدعم انطلاقاً من إقليم ليبيا أو من جانب مواطنيها؛

(ج) وقف كل استيراد مباشر أو غير مباشر من سيراليون للماس الخام غير الخاضع لنظام شهادات المنشأ الذي تطبقه حكومة سيراليون، وفقا للقرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠)؛

(د) تحميد الأموال أو الموارد المالية أو الأرصد المتاحة من جانب رعاياها أو داخل إقليمها بصورة مباشرة أو غير مباشرة لصالح الجبهة المتحدة الثورية أو الكيانات المملوكة أو الخاضعة للجبهة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

٣ - ويقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١١ من القرار ١٤٠٨ (٢٠٠٢) الذي طلب فيه مجلس الأمن تقريرا بحلول ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ وبعد ذلك كل فترة ستة أشهر من ذلك التاريخ، يستقي معلوماته من جميع المصادر ذات الصلة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة في ليبيريا، وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حول فيما إذا كانت ليبيريا قد امتثلت للمطالب المشار إليها في الفقرة ١ من القرار ١٤٠٨ (٢٠٠٢).

٤ - وبناء على الطلب الوارد في الفقرة ١١ من القرار ١٤٠٨ (٢٠٠٢)، يتضمن التقرير معلومات قدمتها حكومة ليبيريا إلى مكتب الأمم المتحدة في ليبيريا، فضلا عن معلومات مقدمة من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون عن العلاقات التي تربط بين الجبهة الثورية الموحدة وحكومة ليبيريا. ويتضمن التقرير أيضا معلومات مقدمة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن التدابير المتخذة من قبل حكومة ليبيريا امتثالا للفقرة ٢ (أ) إلى (د) من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١).

**ثانيا - معلومات مقدمة من مكتب الأمم المتحدة في ليبيريا، وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن امتثال ليبيريا لأحكام الفقرة ٢ من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)**

**ألف - المعلومات من مكتب الأمم المتحدة في ليبيريا**

٥ - كما ذكرت في تقارير السابقة عن هذا الموضوع، لا يزال مكتب الأمم المتحدة في ليبيريا يفتقر إلى القدرات المناسبة لتقديم معلومات مستقلة عن ادعاءات حكومة ليبيريا فيما يتعلق بامتثالها للمطالبات الواردة في الفقرة ٢ (أ) إلى (د) من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١). ولكن بناء على المعلومات المقدمة من حكومة ليبيريا، قدم المكتب تقريرا على النحو التالي.

٦ - فيما يتعلق بالفقرتين ٢ (أ) و (ب) من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، كررت حكومة ليبيريا ما جاء في تقاريرها السابقة، والواردة في تقرير الثاني والثالث عملا بالقرار، بما يفيد بأن سياستها القاضية بفك الارتباط مع الجبهة المتحدة الثورية، التي اعتمدها في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، لم تتغير. وأعدت السلطات الليبيرية تأكيد طرد سام بوكاري قبل

صدر القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، وذكر وزير الإعلام الليبيري أن سام بوكاري موجود في غانا، بموافقة حكومة غانا.

٧ - وأشارت الحكومة أيضا إلى أن سيراليون انتهت لتوها من إجراء انتخابات حرة ونزيهة بالتعاون مع الجبهة الثورية المتحدة ومشاركتها الكاملين، والتي تحولت منذئذ إلى حزب سياسي. وأشارت كذلك إلى غياب أي أعمال قتالية بالأسلحة في سيراليون طوال الجزء الأعظم من عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ مما يدل دلالة كافية على أن الحكومة الليبيرية لا تبيت أي خطط لزعة استقرار سيراليون أو أي دولة أخرى في شبه الإقليم.

٨ - وأكد مكتب الأمم المتحدة في ليبيريا أن حكومة ليبيريا شاركت مشاركة جادة في جميع الاجتماعات الأمنية المشتركة المعقودة تحت إشراف اتحاد نهر مانو قبل وبعد مؤتمر قمة الرباط الأول لرؤساء دول اتحاد نهر مانو، المعقود في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢. وشاركت حكومة ليبيريا أيضا بانتظام في جميع الاجتماعات التحضيرية الأخرى، المعقودة على مستوى وزراء الخارجية، الرامية إلى تعزيز الثقة داخل اتحاد نهر مانو وإعداد جدول أعمال مناسب لمؤتمر القمة الثاني لرؤساء دول اتحاد نهر مانو، في إطار عملية الرباط، والذي كان من المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

٩ - وفيما يتعلق بالفقرة ٢ (ج) من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، أكدت حكومة ليبيريا من جديد حظرها استيراد الماس الخام من غير شهادة تصديق والحظر المتصل بذلك على تصدير الماس الليبيري، مضيفة بأن الحظر ينفذ تنفيذا صارما عن طريق وزارة المالية، وعن طريق موظفي الجمارك والأمن في وزارة العدل الذين يتمركزون في كل ميناء دخول.

١٠ - إضافة إلى هذه التدابير، أفادت حكومة ليبيريا بأن وزارة الأراضي والمناجم والطاقة على اتصال مع المجلس الأعلى للماس في الوقت الراهن، والذي انتهى الآن رسميا من وضع مشروع خطة عمل لنظام ليبيريا لتحديد منشأ الماس، في إطار عملية كمبرلي، بغية بدء العمل بنظام لشهادات المنشأ لليبيريا. وفي هذا الخصوص، يذكر أعضاء لجنة مجلس الأمن للجزاءات بشأن ليبيريا أن وزير الأراضي والمناجم الليبيري قد منح استثناء، في مطلع تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ من الحظر المفروض على السفر وذلك لتيسير زيارته الرسمية إلى جنوب أفريقيا تحقيقا للهدف المذكور أعلاه.

١١ - وفيما يتعلق بالفقرة ٢ (د) من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، أعلنت حكومة ليبيريا أنها لا تملك معلومات إضافية أكثر من الخطوات التي اتخذتها في السابق قبل تقديم تقريرها الأول المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١ على المجلس (S/2001/424). وفي الفقرة ١٤ (أ) و (ب)،

من تقريره الثاني للمجلس (S/2001/1025)، بينت التدابير التي اعتمدها حكومة ليبيريا فيما يتعلق بالفقرة ٢ (د) من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١).

#### باء - المعلومات الواردة من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون

١٢ - في تقاريره السابقة بشأن امتثال ليبيريا للمطالب الواردة في الفقرة ٢ (أ) إلى (هـ) من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١)، كنت أبلغت المجلس بأن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون أعلنت مرارا أنها ليست لديها القدرة على رصد الامتثال لتلك الفقرة من القرار.

١٣ - وبالنسبة لهذا التقرير، أفادت البعثة بأنها لم تلاحظ أي مؤشرات على استمرار دعم حكومة ليبيريا لحزب الجبهة المتحدة الثورية، ماليا أو لوجستيا. وإشارة البعثة إلى الجبهة هذه تنبع، كما يعلم أعضاء المجلس، من أن المجموعة المتمردة (الجبهة المتحدة الثورية) لم يعد لها وجود في سيراليون، بعد أن حل محلها حزب الجبهة المتحدة الثورية لخوض الانتخابات التشريعية والرئاسية التي نظمت في البلد في أيار/مايو ٢٠٠٢.

#### جيم - المعلومات المقدمة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

١٤ - في الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ أرسلت بعثة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مكونة من غانا وغينيا ومالي ونيجيريا والأمانة التنفيذية للجماعة، إلى ليبيريا للتحقق من امتثالها للمطالب الواردة في القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) كما هو مطلوب بموجب الفقرة ١١ من القرار ١٤٠٨ (٢٠٠٢).

١٥ - واجتمعت البعثة بمسؤولين من الحكومة الليبرية. كذلك اجتمعت بممثلي المنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية وأعضاء مجموعات المجتمع المدني، المشار إليهم جماعيا بالمصادر المستقلة.

طرد أعضاء الجبهة المتحدة الثورية من ليبيريا (الفقرة ٢ (أ) من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١))

١٦ - حسب ما أفادت به حكومة ليبيريا، طرد جميع الأعضاء في الجبهة المتحدة الثورية السابقة من ليبيريا. وأعيد نحو ١٢ ٥٠٠ من اللاجئين السيراليونيين في ليبيريا إلى وطنهم، وهناك ٢٥ ٠٠٠ لاجئ آخر ينتظرون الإعادة إلى وطنهم بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومة سيراليون.

١٧ - وأشارت مصادر مستقلة إلى أنه ليست هناك أدلة على وجود أعضاء الجبهة في ليبيريا. ومع ذلك ادعت بعض المصادر أن بعض أعضاء الجبهة ربما أُدجموا في دوائر الأمن الليبرية.

**الدعم المالي والعسكري للجبهة المتحدة الثورية (الفقرة ٢ (ب) من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١))**

١٨ - أشارت حكومة ليبيريا إلى أن مسألة الدعم المالي والعسكري إلى الجبهة المتحدة الثورية لم تعد ذات أهمية لأن الجبهة قد نزع سلاحها ولم تعد موجودة كقوة محاربة. وقد تحولت الجبهة إلى حزب سياسي وشاركت في الانتخابات السيراليونية.

١٩ - ولم تستطع الشخصيات والمنظمات التي استشيرت تقديم أي دليل على دعم الحكومة الليبرية للجبهة.

**الاستيراد المباشر وغير المباشر للماس الخام من سيراليون (الفقرة ٢ (ج) من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١))**

٢٠ - أعلنت الحكومة بأن غالبية المناطق المنتجة للماس تقع في منطقة القتال في الجزء الشمالي الشرقي من ليبيريا وأن من الأقرب والأيسر جلب الماس إلى سيراليون بدلا عن منروفيا. علاوة على ذلك، ليست لدى الاقتصاد الليبري القدرة على الاضطلاع بتجارة الماس.

٢١ - وأشارت مصادر مستقلة إلى عدم وجود دليل على الاستيراد المباشر للماس الخام من سيراليون إلى ليبيريا. وهناك توافق في الرأي على أن حكومة ليبيريا تجمع ضرائب من امتيازات استخراج الماس بيد أنها لا تسيطر على تجارة الماس. وأشارت المصادر إلى أن هناك الآن تدفقا معاكسا للتجارة غير المباشرة للماس من ليبيريا إلى البلدان المجاورة.

**تجميد أموال وأصول الجبهة المتحدة الثورية السيراليونية في ليبيريا (الفقرة ٢ (د) من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١))**

٢٢ - أعلنت الحكومة أنها لا تعلم بوجود أي أموال أو أصول تابعة للجبهة المتحدة الثورية في ليبيريا. وقد جُمّد الحساب المعروف الوحيد المملوك لفوداي سانكوه، والذي يبلغ رصيده ٥٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة، قد جُمّد.

٢٣ - والمصادر المستقلة التي تم الاتصال بها أفادت بأن الحكومة الليبرية أعلنت بأنها قد جمّدت جميع الموارد المالية للجبهة في ليبيريا البالغة ٥٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة

والموجودة في الحساب المصرفي لفوداي سانكوه. بيد أنه يستحيل التحقق من هذه المعلومة بالنظر إلى سرية المعاملات المصرفية.

**نظام شهادة المنشأ للتجارة في الماس الخام (الفقرة ١٥ من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١))**  
 ٢٤ - تسعى حكومة ليبيريا للامتنال لقرار مجلس الأمن بشأن مسألة شهادة المنشأ للماس الخام. وتدعي الحكومة أن جهودها تعطلت بسبب بعض المصالح القوية في مجلس الأمن. ونتيجة لذلك، لم يتسن للحكومة إنشاء شهادة منشأ. إلا أن ليبيريا لا تزال تشارك في عملية كمبرلي والجهود جارية للتوصل إلى اتفاق بشأن شهادة المنشأ.

**الحظر على الأسلحة والذخائر (الفقرة ٥ (أ) من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١))**  
 ٢٥ - ذكرت الحكومة البعثة بأن مجلس الأمن ومجلس الوساطة والأمن في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي أقرت جميعها بوجود حرب في ليبيريا. ومن ثم ترى الحكومة أن حظر الأسلحة المفروض على ليبيريا لا يتفق مع المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وادعت الحكومة أنه بسبب الحرب، هناك الآن أسلحة في شبه الإقليم أكثر من ذي قبل.

٢٦ - وأعربت مصادر مستقلة عن اعتقادها أن حكومة ليبيريا واصلت استيراد الأسلحة والذخائر. وأكدت المصادر الحق المشروع للحكومة في الدفاع عن النفس في حالة الحرب. وقيل إن طائرة يشتبه في أنها كانت تحمل أسلحة قد تحطمت قرب مطار روبرتسفيلد في منروفيا في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

## دال - شروط إرساء الأمن والسلام في منطقة اتحاد نهر مانو

٢٧ - بعد أن استعرضت البعثة جميع المعلومات الواردة، وإقرارها بأن إرساء السلام في ليبيريا لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار في شبه الإقليم، لذا فإنها تقدمت بعدد من التوصيات، فيما يلي أبرزها:

- تحت بلدان اتحاد نهر مانو الثلاثة على تدعيم التقدم المحرز صوب استعادة السلام والاستقرار في حوض نهر مانو، منذ انعقاد مؤتمر قمة الرباط في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢؛
- تشجع البلدان الأعضاء الثلاثة على العمل من أجل استعادة الثقة عن طريق الحوار على جميع المستويات؛

- تدعو البلدان الأعضاء الثلاثة إلى الاحترام الصارم لمعاهدة عدم الاعتداء والأمن والتعاون التي وقعت في عام ١٩٨٦؛
- تشجع حكومة ليبيريا على تهيئة بيئة مؤاتية لإقامة حوار وطني شامل لجميع الأطراف بعقد مؤتمر مصالحة وطنية حقيقي تشارك فيه جميع فئات المجتمع الليبري من داخل البلد وخارجه؛
- تحث حكومة ليبيريا على بذل جهود من أجل توفير ضمانات أمنية، وتعزيز الحريات الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة بوصفها شروطا ضرورية من أجل إحلال السلام وعودة المانحين والمستثمرين الأجانب إلى ليبيريا؛
- تحث المجتمع الدولي على مساعدة ليبيريا في إنشاء نظام شهادة منشأ للتجارة في الماس الخام؛
- تدعو المجتمع الدول إلى مساعدة اللجنة المشتركة لاتحاد نهر مانو لبناء القدرة المؤسسية اللازمة للتعامل مع مشاكل المنشقين.

### ثالثا - ملاحظات

٢٨ - ليس هناك شك في أن الصراع الجاري لا يزال يلحق خسائر هائلة بالشعب الليبري، من حيث ازدياد عدد القتلى والجرحى، وحالات تشرد السكان، وما يصاحب ذلك من معاناة بشرية. والأبناء التي وردت مؤخرا بأن حكومة ليبيريا اقترحت تخصيص نصف ميزانيتها لفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ لتتطلب الدفاع والأمن تمثل مؤشرا قويا على أن توفير الإغاثة العاجلة لن يتحقق في المستقبل القريب. والأزمة التي نشأت مؤخرا في كوت ديفوار المجاورة، التي تستضيف بالفعل عددا هائلا من اللاجئين الليبريين، يرجح أن تؤدي إلى تعقيد الحالة الأمنية في شبه الإقليم.

٢٩ - ونظرا إلى الضرورة الملحة لإيجاد حل مبكر للصراع الليبري، فإنني أرحب بجميع الجهود، بما في ذلك تشكيل فريق الاتصال الدولي لليبيريا في الآونة الأخيرة، ومواصلة عملية الرباط، وتأكيد مجلس الأمن مجددا لدعمه لمبادرات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأنا لا أعتقد أن إيجاد حلول مستدامة للتحديات المتعددة التي تواجه ليبيريا يمكن أن يكون بالوسائل العسكرية. ومن ثم فإنني أعتبر من المشجع ورود إشارة مؤخرا من حكومة ليبيريا تنم عن استعدادها للدخول في حوار مع المنشقين في جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية، شريطة موافقتهم على وقف القتال.

٣٠ - وفي الختام، أود أن أحث المجلس على مواصلة اهتمامه بليبيريا وشعبها. فالسلام في ليبريا ذو أهمية حيوية لا للجهود الرامية إلى وضع حد لمعاناة الشعب الليبيري وحسب، وإنما أيضا للمساعدة في تدعيم المكاسب الهامة التي تحققت في سيراليون في الإطار الأوسع نطاقا لتعزيز السلام والأمن المستدامين في شبه الإقليم.